على خلفية الأحداث الأخيرة (المدى) تحاور محافظ المثنى

محافظة المثنى من مدينة السلام إلى اضطرابات الأيادي المجهولة!!

المثنى: عدنان سمير دهيرب

المحافظ: أؤكد للجميع إن هناك أطرافاً لا تريد لأهالي المثنى أن يعيشوا بسلام!

مرت مدن محافظة المثنى خلال الأسابيع المنصرمة بأحداث اضطرابات وتظاهرات وخلافات بين المسؤولين لم تشهدها قبل هذا الوقت منذ سقوط النظام.
فقد ظلت تتنفس صباح الحرية. لتستقر النفوس في فضاءات ما برحت تزيل آثار القهر والقمع.
لقد مضى أكثر من عامين كانت السماوة فيها كنقاء باديتها أنموذجاً في الأمن والوعي الجماعي في مواجهة الشر والسعي للارتقاء بها وبنائها بعد ما ظلت عقوداً من الزمن تنوء من ثقل هول الإهمال.

وصلتها جيوش خمس دول – أمريكية.. هولندية.. يابانية استرالية وبريطانية –وصرفت عليها عشرات الملايين من الدولارات. بيد أن الحاجات الأساسية للإنسان لم تزل غائبة عنها. مما أدى إلى بروز التظاهرات السلمية والمسلحة أيضاً في شوارع المحافظة.

بعد التظاهرة التي جرت يوم السابع من آب والتي قتل فيها متظاهر وجرح ٤٦ آخرون من المتظاهرين ورجال الأمن عقد مجلس محافظة المثنى اجتماعاً لإقالة المحافظ وقد صوت مع القرار ١٦ عضواً وتحفظ عضو وامتنع آخر.

غير أن المحافظ طعن بالقرار لعدم اكتسابه الشرعية القانونية. ونتيجة للخلافات العميقة التي ظهرت أمام ممثل الحكومة السيد صفاء الصافي وزير الدولة لشؤون الجمعية الوطنية فقد تأجل البت بموضوع الإقالة الذي كان أحد مطاليب المتظاهرين.

(المدى) طرحت تساؤلات ظل الناس بحاجة إلى إجابة عنها. فكان هذا الحوار مع السيد محمد علي الحساني محافظ المثنى:

من يقف وراء الأحداث؟

جرت عمليات مسلحة وتظاهرات أسبوعية خلال الشهرين الماضيين. وخاصة بعد توقيعكم مع الجانب الياباني على تشييد محطة كهربائية بالسماوة. إلى ماذا تعزون أسباب ذلك؟ كما أنكم صرحتم لـ(المدى) في وقت سابق بأن هناك مؤامرة لجر المحافظة إلى الاضطرابات. فمن يقف وراء المؤامرة؟

– أؤكد للجميع أن هناك أطرافاً لا تريد أن تعيش السماوة في الأجواء المريحة. لذلك تسعى إلى الاستفادة من أي فرصة لإرباك الوضع.

أنه نوع من الحسد السياسي. باعتبار أن المحافظ والآخرين من الخيرين في المحافظة استطاعوا إقناع اليابانيين بإنشاء المحطة كما استطعنا أن نقنع أهل السماوة بأن المحطة أكثر نفعاً من المولدات التي كانت مطروحة في حينها. كما أن المحطة من مشاريع البنى التحتية. وأن مشروع المولدات فيه أطراف عديدة (من مقاول وحاشية المقاول) وغيرهم. وقد سعوا إلى استبدال مشروع المحطة بمشروع المولدات ولابد أن أشير إلى أن هناك أناساً منتفعون ولهم وجود في سلطة المحافظة. ضربت مصالحهم في المقاولات وأن الأحداث الأخيرة في المحافظة قد بينت للقاصي والداني من هم الذين يريدون جر المحافظة إلى الفوضى.

استرخاء المسؤولين

❖ولكن هناك آراء ترى أن استرخاء المسؤولين إزاء مشاكل الناس وراء كل الأحداث في المحافظة؟

– قد لا أنفي هذا الرأي. ولكن أود أن أصحح. وهو: أن الذين يطرحون هذا الرأي غير مطلعين على جهود المحافظة بسبب عدم تسليط الضوء على هذه الأعمال. لذلك يشعر المواطن بأن المسؤول لا يهتم بطلباته. وهذا الخلل يحتاج إلى علاج. والمسؤول عنه المحافظة والوسائل الإعلامية لإطلاع الآخرين على ما ننجزه.

تعامل ميداني

❖إن التعامل الذي يحصل بينكم وبين المواطنين هو أسلوب مكتبي بيروقراطي. بعيد عن الميدان فضلاً عن أن المقترحات والمشاكل التي تطرح خلال الندوات الجماهيرية تذهب دون إجراءات عملية لحسمها. لماذا؟

– لا أتفق معك في هذا الرأي. حيث أن تعاملي ميداني. ولدي حركة مستمرة للمناطق والعشائر والدوائر. وليس هناك مقترح أو رأي أهمل ولكن في بعض الأحيان تكون الأشياء خارج إرادتنا كالكهرباء مثلاً كما أن هناك يوماً تخصيصاً لمقابلات الناس، هو يوم الأربعاء. إضافة إلى أن لدي ديواناً مفتوحاً كل يوم.

بلا حزبية

❖أين موقع الحزبية والقبلية في عملكم الإداري؟

– أنا متجرد من الحزبية والعشائرية. وقد يكون إدعاء ولكن ممكن أن تسأل الناس.

❖ولكن الدعايات في الشارع تقول أنكم خصصتم جزءاً من عدد المتطوعين في الشرطة والجيش لمنظمة بدر وعشيرتكم؟

– إذا كانت هذه الأشياء موجودة فلا يمكن إنكارها وعلى السائل أن يذهب إلى الشرطة والجيش ليتعرف إن كانت هناك حصة لبدر ويتأكد من الحقيقة.

ماذا حققتم؟

❖هل تعتقد أنكم حققتم نتائج إيجابية خلال الدورة الأولى لمنصب المحافظ بعد سقوط النظام. وما ثمار عملكم؟

– أنت أحد الصحفيين الذين تواجدوا خلال انتخابي في الدورة الأولى. وتتذكر أنه طلب مني تحديد الأجندة للعمل بها في المحافظة.

فكان جوابي هو الأمن. وكان الغاية الأولى لأنه أساس كل الأشياء. وتتذكر الحالة الأمنية التي وصلت إليها المحافظة كنموذج يحتذى به في العراق. إضافة إلى الأهداف الأخرى كالخدمات ومحاربة البطالة. واعتقد أنني أنجزت ما بوسعي في ذلك الظرف العصيب. من تركة ثقيلة من المشاكل الخدمية والأمنية في المحافظة. كالحصول على محطتي كهرباء. وتبليط بعض الطرق وترميم المدارس وتجهيز المستشفيات والمراكز الصحية بالأجهزة الطبية.

أساليب عديدة

❖لديكم معلومات عن جميع المسؤولين أو مديري الدوائر الذين أتهم قسم منهم بالفساد المالي. كيف تعاملتم مع هذا الموضوع؟

– هناك عدة أساليب تم التعامل بها مع هذا الموضوع. الأسلوب الأول هو استبدال هؤلاء المسؤولين وقد جرى لعدد منهم في دوائر الدولة. والأسلوب الثاني هو متابعة هذه المواضيع مع الأخوة في مجلس المحافظة، وصدرت قرارات بتنحية بعض المسؤولين. ولابد أن أشير إلى أنه لم يثبت بالشكل الفعلي وجود فساد مالي. لأن ذلك يستوجب إحالة هذه الأطراف إلى المحاكم. ولا تكفي معها الإقالة.

دور مجلس الإعمار

❖سبق أن وافقت لجنة الإعمار في العراق. على تنفيذ مشروع مجاري السماوة. وقد مضى على الموافقة ما يقارب العام. ولكن دون اتخاذ أي إجراء في هذا الاتجاه. أين ذهب المشروع؟

– المشروع تلكأ بسبب تبديل الحكومة الجديدة وتوقف مجلس الإعمار عن عمله فترة طويلة. غير أن السيد إبراهيم الجعفري رئيس الوزراء حرك مجلس الإعمار. ونحن بدورنا تابعنا مشروع المجاري مع المشاريع الأخرى.

وأرسلنا كتاباً أشرنا فيه إلى أن مشروع المجاري هو أول الأولويات. وكان لنا نقاش عن طريق الانترنت مع مجلس الإعمار لطلب معلومات أخرى عن المشاريع والمحافظة.

موقف من المرأة

❖ما موقفكم من المرأة. فليس للمرأة حضور في المحافظة؟

– إننا نؤمن أن المرأة نصف المجتمع ويجب أن تأخذ دورها الحقيقي في المجتمع والدولة. ولا اعتقد إننا نضع العراقيل للمشاريع التي تخص المرأة. وإذا كنت تقصد مشروع مؤسسة المرأة الحرة. فإن هناك أحد الأطراف عمل على إعاقة المشروع.

لمن الكلية؟

❖وصلت معلومات تشير إلى أن بناية كلية الزراعة المزمع افتتاحها هذا العام. ستذهب إلى الديوانية إذا لم ترمم البناية. هل الشك بتشغيلها. حيث يعتقدون أن عقبات جديدة ستظهر تحول دون تشغيلها؟ إضافة إلى أن هناك مولدات موزعة على أقضية المحافظة ظلت منصوبة منذ بضعة أشهر ولم تشتغل جراء عدم وصول الملاكات الهندسية الذين باشروا بالعمل بعد خروج التظاهرات.

غير أن المشكلة لا تنحصر بهذه الحاجة وإنما بشحة الماء الصالح للشرب الذي تعاني منه مدينتا السماوة والخضر. فقد بقي المشروع الذي يغذي المحافظة من دون تطوير وهناك أيضاً الفساد الجامعة. وقد باشرنا هذا اليوم بالإعداد لهذا الموضوع.

تجاوزات

❖هناك تجاوزات من بعض المواطنين على موظفي الدولة في أثناء تنفيذ المشاريع. مما يعيق أو يلغي العمل والمشروع أليس من الواجب استخدام الإجراءات القانونية لردع تجاوز هؤلاء على أجهزة الدولة التنفيذية؟

– نعم لقد حصل ذلك وقد اتخذنا هذه الإجراءات في عدة أماكن. مثل الذين أعاقوا مشروع محطة الماء في المجد ومشروع مبزل شرق الفرات.

كهرباء ومولدات!

❖لم تحسم قضية محطة الكهرباء الأمريكية والمولدات اللبنانية بسبب المماطلة والتسويف. لماذا لا يتم التحرك الجدي مع الجهات المختصة لتشغيلها؟

– وصلت المعدات الخاصة بتشغيل المحطة من قبل شركة فوستر. وننتظر وصول الفريق الخاص لتشغيل المحطة. أما المولدات اللبنانية فإننا ننتظر وصول فريق التشغيل من النجف إلى المثنى ثم يذهب إلى العمارة.

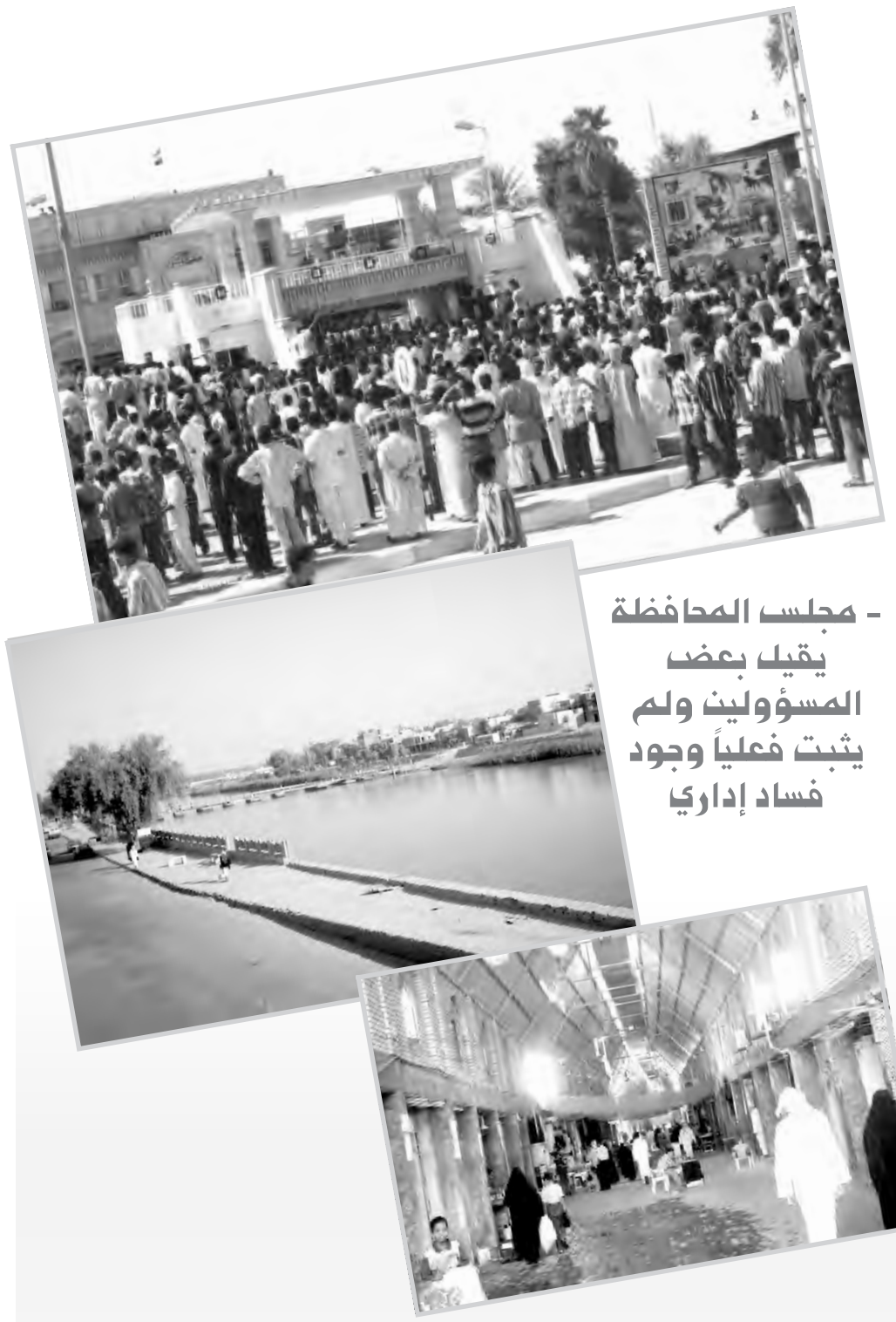

– مجلس المحافظة يقيل بعض المسؤولين ولم يثبت فعلياً وجود فساد إداري

– بعض المشاكل خارج إرادتنا، وأتعامل مع المواطنين بشكل ميداني

رئيس برلمان السماوة: لا شأن لنا بالتظاهرة، والمنصب بحاجة لرجل مخلص

شيخ أكبر العشائر في المحافظة: إن إقالة المحافظ تحت تهديد السلاح سابقة خطرة نخشى أن تصبح تقليداً

رئيس نقابات العمال في المثنى: هناك بوادر واضحة لتدمير مدينة، شمس العراق

لم تكن التظاهرة التي استيقظت الحكومة على نتائجها في مدينة السماوة هي الأولى. بل كانت التظاهرة الثانية عشرة خلال مدة شهرين. فهي من وسائل التعبير التي يمارسها المواطن في ظل الفراغ السياسي والأمني.

وكل تلك التظاهرات والبيانات لم تحرك ساكناً لدى المسؤولين القابعين خلف أبواب غرفهم الموصدة. حيث ظلت الأصوات بلا صدى. ولا مجيب لنداءات وصرخات الجماهير حول تردي الخدمات واستشراء الفساد.

حتى قتل وجرح ٧٢ مواطناً يبحثون عن ضفة تستقر إليها النفوس ليأخذ الأمر منحى آخر وتساؤلات قلوب مكتنزة بالقلق. فقد برزت العشائرية والحزبية والولاءات التي لا تلتقي مع التوجه الوطني لبناء عراق جديد. والسير في طريق الديمقراطية الذي تسعى إليه.

حيث إن الإشاعات والأحاديث والتهديدات بين المسؤولين والموالين لهم أخذت تطفو على السطح. وكشف الغاطس من النوايا للتشبث في المواقع التي كانت ربما أكبر منهم فليس ثمة من يريد أن يفرط بحلم السلطة الذي غدا حقيقة. وتناسى أن تطلعات الجماهير فوق الممكن والسائد في ظرف جد عصيب.ولابد من ذكر سمة الأمن والسلام التي اتسمت بها السماوة وكل مدن محافظة المثنى بعد سقوط النظام الدكتاتوري. حيث أصبحت المثنى أنموذجاً لاستقرار الأمن في بلد مضطرب وساحة مفتوحة للإرهاب والقتل.

محافظة استفاقت من صدمات الأساليب الدكتاتورية التي كانت سائدة. وبالوعي الأمني للناس أستمرت على وضع كانت تأمل فيه أن يكون منفذاً للبناء والنهوض لمدينة ما برحت تنوء من ثقل الإهمال والتناسي والنسيان من قبل الحكومات المتعاقبة.عامان ونصف لا يحدو الناس فيهما غير الأمل لمكافأة جهودهم على استقرار الأمن لكن العكس حصل فقد ازداد الوضع سوءاً في الخدمات واستفزازاً في عدم التحرك لمعالجة حاجات المواطن.

وما يميز السماوة عن سواها من المدن الأخرى أن شيدت محطة كهرباء لإنتاج ٤٠ ميكاواط في شهر تشرين الأول من العام الماضي. وتأخر تشغيلها لغاية اليوم بسبب عدم تسوية المستحقات التابعة إلى شركة فوستر المنفذة. فضلاً عن حاجة المحطة إلى فلتر لتصفية الغاز السائل. والذي وصل قبل بضعة أيام إضافة إلى معدات أخرى. ولكن الناس ينتابهم الشك بتشغيلها. حيث يعتقدون أن عقبات جديدة ستظهر تحول دون تشغيلها؟ إضافة إلى أن هناك مولدات موزعة على أقضية المحافظة ظلت منصوبة منذ بضعة أشهر ولم تشتغل جراء عدم وصول الملاكات الهندسية الذين باشروا بالعمل بعد خروج التظاهرات.

غير أن المشكلة لا تنحصر بهذه الحاجة وإنما بشحة الماء الصالح للشرب الذي تعاني منه مدينتا السماوة والخضر. فقد بقي المشروع الذي يغذي المحافظة من دون تطوير وهناك أيضاً الفساد الإداري والمالي وصرف ملايين الدولارات ومليارات الدنانير على مشاريع غير مجدية في الظرف الراهن.وكل ذلك كان سبباً للإضراب العام الذي نظمه الأهالي استجابة لنداء برلمان السماوة الشعبي المستقل والذي شهدته أسواق مدينة السماوة في يوم السابع من آب. فليس يسيراً على المرء أن يغلق باب رزقه إن لم تكن مبررات الفعل أعمق من ذلك. بيد أن دماء المتظاهرين غطت على الأحزاب.وعند لقاء السيد صفاء الصافي وزير الدولة لشؤون الجمعية الوطنية ممثلاً عن الحكومة مع أعضاء مجلس المحافظة لمناقشة الوضع المفخخ لمدينة السماوة. تبارى الأعضاء بطروحات لا تلتقي بجوهر المشكلة التي يعانيها الأهالي. وكشفوا عن خلافات عميقة وتهديدات مستمرة بين الأعضاء. جراء إقالة المحافظ وقبله قائد الشرطة فقد طفحت الخلافات الحزبية بين القوى الدينية والولاءات العشائرية بين الأعضاء لتفضح هشاشة المجلس وحسرة المواطن الذي انتخب هؤلاء. فضلاً عن ضعف وقلق الأجهزة الأمنية التي وجدت نفسها بين كماشة تنفيذ القانون وسيادة العشائرية التي أخذت تسيطر على الشارع حيث أن مجرد تنفيذ الشرطي أو الموظف للقانون الذي يتعارض أحياناً مع رغبات ومصالح الناس فإن العشائر تفرض سطوتها في الحكم على القضية. وهناك حالات كثيرة حصلت في محافظة المثنى منعت فيها الأهالي من تنفيذ مشاريع أو تطبيق قانون بحق المخالف. لينتهي حلها في المضيف وليس في دوائر الدولة. مما منحهم سلطة غلبت على سلطة القانون. وعلى الرغم من جهود شيوخ العشائر والوجهاء وكل الخيرين لحل المشكلة إلا أن هناك سعياً لتوسيع الخلافات وإيقاد روح العشائرية وتأزيم الوضع.

السيد علي عجه الدلي شيخ عشيرة البو جياش وهي من أكبر العشائر في محافظة المثنى يقول: إن إقالة المحافظ تحت تهديد السلاح سابقة خطرة نخشى أن تستمر. والواجب يقضي أن يسود القانون. من خلال السلوك الديمقراطي. واتخاذ قرار من مجلس المحافظة الذي انتخبه الناس. وتشكيل لجنة تحقيقية حول تداعيات الأحداث وأسبابها وكيفية معالجتها.

وأضاف هناك مقترح لتشكيل ثلاثة وفود الأول إلى مكتب الشهيد الصدر والثاني إلى برلمان السماوة الشعبي المستقل والثالث إلى عشيرة آل زياد التي يرجع إليها قائد الشرطة. حيث سمعنا أن هناك مشاكل حدثت نتيجة إقالته. فضلاً عن تسفير كل دخيل إلى المحافظة يحاول أن يعكر صفو الأمن فيها، لأنه أمانة بأعناق الجميع لتطبيق القانون.

حيث أن مدينة السماوة شهدت في الفترة الأخيرة تفجيراً لعدد من محالها وانتشاراً للمسلحين دون احترام للقانون.

فيما يرى محمد البحار رئيس اتحاد نقابات العمال في المثنى أن هناك بوادر مدمرة لمدينة أطلق عليها مدينة السلام وأطلق عليها أيضاً شمس العراق.

كما أن هناك صراعات تجري في مجلس المحافظة انعكست سلباً على الشارع. فضلاً عن تحويل الصراعات الوطنية الساعية لتحسين وضع المواطنين إلى صراعات قبلية، للسيطرة على الوضع الأمني.

وأضاف أن الوضع الأمني أخذ بالتدهور بدءاً من المسؤولين حيث تعرض أربعة من أعضاء المجلس إلى التهديد وتفجير مشغل خياطة تابع لإحدى منظمات المجتمع المدني.

ومن واجب كل القوى الوطنية التعجيل لاحتواء هذه المظاهر وتوفير فرص عمل للعاطلين وتشغيل محطة الكهرباء واتباع السياقات الحضارية والقانونية في المطالبة.

فيما يرى السيد جميل علوان عزوز رئيس برلمان السماوة الشعبي المستقل. إن البرلمان لا شأن له بالتظاهرة وإن كانت من الحقوق الطبيعية للمواطنين حيث إننا سعينا للإضراب الذي نفذ. وأن المجلس الذي تقوم المحافظة عليه هو أن يشارك في هموم ومعاناة الناس ومعالجة الوضع المتردي في المدينة خاصة الخدمي وإذا لم يسهم بذلك فعليه أن يستقيل حيث أن المنصب بحاجة إلى الإنسان الجدي والمخلص في العمل والتفاعل لمساعدة الناس لتجاوز مشكلاتهم. لا الانشغال بصراعات وخلافات جانبية تضر ولا تنفع.